٦٠٪ ولدى المستثمرين اقتناع بأن أرباح هذه الشركات ستزيد فى الفترة القادمة .

أنا أعلم أن هناك أعدادا كبيرة من الناس لديهم الرغبة فى الاستثمار أقول هذا من خلال تعاملاتى كوزارة، وبعضهم عاد من الخارج لمصر للاستثمار أو للتوسع، والشركات الأجنبية بدأت تزورنا وتطلب دراسة ما يجرى فى مصر وكل هذا يحتاج إلى وقت .

● **المصور** : هل اتفاقية الكويز ساهمت فى جذب استثمارات؟

●● **الوزير** : الاتفاقية أعلنت منذ أيام قليلة فقط.

● **المصور** : رئيس الوزراء قال إنه قبل توقيع الاتفاقية وأثناء الترتيبات كان هناك إقبال؟!

●● **الوزير** : العديد من المستثمرين الأجانب والمصريين تابعوا باهتمام ما يجرى، ومنذ ثلاثة أيام فى الأردن عقد مؤتمر وأبدى عدد من الحاضرين تخوفهم من أن تنتقل الاستثمارات الموجودة فى الأردن إلى مصر، وهناك عدد كبير من الدول وبخاصة التى تعمل فى مجال المنسوجات، تبحث عن مخرج مما سيحدث فى عام ٢٠٠٥، عندما يتقرر نهائيا ايقاف نظام الحصص الأمريكية، وهذا يتكرر فى تونس والهند وباكستان.

● **المصور** : سمعنا من العديد من المستثمرين أن مفاوضاتك مع الجانب الأمريكى كانت مفاوضات صعبة خاصة مع الممثل التجارى الأمريكى ومع ذلك استطعت أن تحقق ميزات جيدة.. لماذا كانت المفاوضات شرسة، وهل كان للأمريكان شروط وأنت تريد بعث أخرى؟!

●● **الوزير** : الجانب الأمريكى كان يتشدد لأن المفاوض الأمريكى وهو ما يوازى وزير التجارة الخارجية يريد حماية السوق الأمريكى، وفى توقيت حساس وبالذات قبل الانتخابات، لأنه كلما سمح لدولة بدخول السوق بميزات تفضيلية فهناك مصانع ستغلق فى أمريكا، واليوم أصبحت مفاوضات التجارة عبارة عن نقل مصانع من مكان إلى مكان،

نجاح «الكويز» يتوقف على جهود المصريين

وليس نقل بضاعة فقط، والمفاوض الأمريكى بالطبع كان يحاول حماية المصانع الأمريكية والعمالة الموجودة هناك.

● **المصور** : هل هذا سيؤثر عليه ونحن كل صادراتنا مليار دولار والصين تصدر بـ ٤٧ مليار دولار؟!

●● **الوزير** : كل مليار زيادة سيؤثر على الاقتصاد الأمريكى، لأن أمام هذا المليار لابد أن تتأثر مصانع هناك، والعاملون فى المنسوجات يشكلون «لوبى» يمكنه التأثير على الانتخابات، لذلك كان كل هدف المفاوض الأمريكى أن يعطى لمصر أقل مدخل ممكن وكانت العملية كلها تدور حول عدد المناطق التى تستطيع مصر أن تتحصل عليها وعدد المصانع المصرية التى تستطيع أن تتعامل بهذه الاتفاقية، ولذلك كان المفاوض الأمريكى يريد أن أحصل على أقل ما يمكن وأنا أريد أن أحصل على أقصى ما يمكن.

● **المصور** : المفاوضات كانت على أى شىء؟

●● **الوزير** : الأمريكان كانوا متمسكين بأن يعطوا لمصر منطقة أو اثنتين على الأكثر، والأردن بدأت بواحدة، ونجحنا فى الحصول على سبع، منها ثلاث مركزية، وإعلان أن ثلاث مناطق مركزية، كان نوعا من التحايل حتى لا يعلن أنها سبع، لأنها فى الحقيقة سبع مناطق بداخلها ٧٢٠ مصنعا، يعمل بها حوالى ١٢٠ ألف عامل.

● **المصور** : هل صحيح أن الـ ١٢٠ ألف عامل هؤلاء كانت أحوالهم ستتدهور إذا لم نوقع على الاتفاقية؟!

●● **الوزير** : فى أحسن الصور توقّعاتنا كانت أن تنكمش هذه المصانع بنسبة ٤٠٪ على الأقل، وسيواكب هذا الانخفاض تخفيض فى العمل، وأسوأ سيناريو أننا على مدار عامين أو ثلاثة سنتعرض لأزمة حقيقية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

● **المصور** : الجانب الإسرائيلى سيشارك بـ٧ . ١١٪ فى كل منتج نصدره لأمريكا ومصر تحصل على ٨٥٪ على الأقل، ألا تعتقد أن حجم الاستفادة الإسرائيلية كبيرة وأن هناك امكانية أن يفرض عليك من إسرائيل أن تستقدم خبراء وعمالا إسرائيليين صحيح الاتفاقية فى مجملها تقول ان المكاسب المصرية أكبر من المكاسب الإسرائيلية لكن الاتفاقية يمكن أن تفتح باب مكاسب ضخمة لإسرائيل قد لا نستطيع السيطرة عليها فما تقييمك لهذا؟!

●● **الوزير** : دعونا نقيّم الاتفاقية اقتصاديا، ولنترك الجزء السياسى حتى لا تختلط الأمور، اقتصاديا ليس بالضرورة عندما يستفيد طرف أن يضار الطرف الآخر، والسؤال من استفاد أكثر من الآخر، مصر أم إسرائيل، الحقيقة أن ذلك سيتوقف على مدى شطارتنا، وكلما كانت لدينا القدرة على العمل بجد وفعالية أكثر وتنافسية بالتأكيد سنحقق فائدة أكثر من الجانب الإسرائيلى لأن هذه النسب تقول إن ٨٥٪ من المنتج الذى سيدخل السوق الأمريكية مصرى، وهذا بالطبع مرجعه على الاستثمارات والربحية أعلى بكثير من الجانب الإسرائيلى الذى سيشارك فى حدود ٧ . ١١٪، وموضوع ملكية المصانع وطبيعة عملها ليس له دخل بالمعاهدة، بدليل أن لدينا فى مصر الآن مصانع مملوكة لإسرائيليين قبل هذه الترتيبات ومعلوم مكانها وبها أناس يعملون ولاتوجد أى قوانين تمنع تواجدها ونحن لا نستطيع أن نمنعهم من التواجد فى مصر، وهناك شركات مشتركة بين مصريين وإسرائيليين ومصريين موجودين فى إسرائيل بعضهم رجال أعمال، الخلاصة أنه لا يمكن أن نقول إن الاتفاقية ستشجع الإسرائيليين على المجيء لمصر أو المصريين على الذهاب لإسرائيل، هذا موضوع آخر لا علاقة له بالمعادلة الاقتصادية للاتفاقية، وأنا شخصيا لا أرى أن معنى الاتفاقية أن يربح طرف على حساب الآخر – فى مصر أو إسرائيل – لأن الذى سيسدد ثمن هذه الاتفاقية هم الأمريكان، حتى نكون واضحين، لأنهم الذين وافقوا على إدخال السلع المصرية للسوق الأمريكى بلا جمارك، ولم يحصلوا على مقابل، ومن الناحية السياسية لماذا يدفع الأمريكان هذا الثمن؟ ببساطة شديدة فى عام ١٩٩٦ قررت أمريكا أن تساعد الدول الداخلة فى اتفاقية السلام فى أوسلو، وكان وقتها هناك

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

توافق بين الفلسطينيين والإسرائيليين وهناك اتجاه إيجابى للسلام، فقررت أمريكا أنها بدلا من الانفاق المباشر ستعطى الدول الملتزمة بالسلام الحق فى هذه الاتفاقية ولو رجعنا إلى هذه الفترة سنجد أنها تتزامن مع الإعلان عن

العديد من المشروعات مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير وكان من المنتظر شق طرق وافتتاح بنك دولى، وكان هناك تصور بأن مشكلة فلسطين وإسرائيل ستنتهى ويبقى أن المطلوب تنمية المنطقة.

● **المصور** : المعونة الأمريكية لمصر تتناقص بنسبة ١٠٪ والطرفان - المصرى والأمريكى - يشعران بأن الاتفاقية عبء، المصريون يؤكدون أن المعونة الأمريكية أصبحت ترتبط بشروط يضيقون بها أحيانا، والأمريكان يقولون نحن ندفع ولا نحصل على مقابل، وفى النهاية الأمريكان تجارتهم مع مصر تؤدى لتوفير عدد ضخم من فرص العمل فهل تعتقد أن اتفاقية «الكويز» يمكن أن تعوض النقص المتزايد فى المعونة الأمريكية من خلال زيادة التجارة مع أمريكا؟!

●● **الوزير** : لو تغير فكرنا من التفاوض على معونات للتفاوض إلى تجارة واستثمارات فهذا معناه أن أحوالنا أصبحت أفضل، نحن نعلم أن نمو مصر ونجاحها فى العالم لن يتحقق بالحصول على المزيد من المعونات، بل بنجاحنا فى مجال التجارة والاستثمار، ولذلك نجاحنا فى دخول السوق الأمريكى وغيره أفضل من التمسك بمعونة نحن نعلم أنها لن تكون أبدية .

● **المصور** : البعض يرى أنه لو كانت مصر ركزت فى اتفاقية «الكويز» على تصدير مواد البناء وهو قطاع نحن متقدمون فيه لكانت أكثر فعالية، كما أن من الملاحظ أن مصر حددت مناطق لصناعة النسيج فى الاتفاقية واستبعدت كفر الدوار والمحلة وهو منطق غير مفهوم، والنقطة الأخرى ماذا لو مارست الشركات الإسرائيلية أسلوبا احتكاريا وأصرت أن تبيع منتجاتها بأسعار مرتفعة؟ كما أن توقيت توقيع الاتفاقية توافق مع الإفراج عن عزام عزام والاتفاقية تفتح الباب لاستقدام خبراء وعمال لمراقبة الجودة والانتاج من إسرائيل أى سيكون لدينا عشرات من عزام عزام؟!

●● **الوزير** : المعلومة الأولى فى حاجة لتصحيح، لأن اتفاقية الكويز تشمل كل المواد المصنعة، ومواد البناء تدخل ضمن الاتفاقية، وأى إنتاج لمصانعنا سيحصل على كل

الامتيازات والاتفاقية ليست محصورة فى الملابس والمنسوجات بل فى أى منتج آخر، نحن ركزنا على الملابس لأنها تعبر عن التجارة الحالية بين مصر وأمريكا، وبالعكس الاتفاقية ستحفزنا على تصدير مواد أخرى كمواد البناء والمنتجات الجلدية والأثاث، أما فيما يخص المناطق فقد تم تحديدها على حسب حجم تصدير المناطق المختلفة لأمريكا طبقا لتقدير عام ٢٠٠٣، والمناطق التى اختيرت تعبر عن أكبر ٧ مناطق صدرت لأمريكا خلال العام الماضى، من منطق أن هذه الصناعات تستحق أن نحميها قبل تطبيق قانون التعريفة الجمركية الجديد فى الولايات المتحدة، مع ملاحظة أن اتفاقية «الكويز» اتفاقية متحركة ويمكن كل أربعة أشهر اضافة مناطق واستبعاد (مناطق) وللاجابة على الجزء الخاص من السؤال: من الذى سيتحكم فى الآخر مصر أم إسرائيل، بالطبع مصر، لأنها هى التى ستقوم بتصدير المنتج النهائى، أما بشأن أن تمارس إسرائيل ممارسات احتكارية علينا، فهذا صعب، لأن معنى هذا، أننا ننظر إلى إسرائيل باعتبارها شركة واحدة أو فردا واحدا، وهذا غير حقيقى، فى إسرائيل وفى كل مجال هناك ٤٠ شركة تتنافس مع بعضها البعض، بمعنى أننى لن أتعرض لشخص يقول اما أن تشترى البضاعة بعشرة أضعافها أو أحرمك منها، هذا غير صحيح، ونحن درسنا التجربة فى الأردن، هناك تصارع وتنافس بل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية